

وزارة التعليم تؤخر مناهج 4 مسارات للبكالوريا قبل الدراسة وترك اختيارات الطلاب وخطط المعلمين



الأحد 16 أغسطس 2026 10:00 م

أُخّرت وزارة التربية والتعليم إتاحة مناهج 4 مسارات للبكالوريا المصرية في المدارس الثانوية مع اقتراب العام الدراسي الجديد، ما ترك آلاف الطلاب وأسرهم ومعلميهم بلا تصور مكتمل للمواد أو خطط التدريس والاختيارات المستقبلية

وفاقم التأخير أزمة الثقة في إدارة ملف تعليمي يمس مستقبل جيل كامل، إذ تطالب الوزارة الأسر باختيار مصائر أبنائها داخل نظام جديد، بينما تحجب عنهم الأداة الأساسية للاختيار الواعي وتترك المدارس أمام بداية مرتبكة

حيرة داخل البيوت

في البداية، ينتظر أولياء الأمور نشر المناهج رسميًا لمعرفة طبيعة المحتوى وحجمه ومستوى صعوبته، لأن أسماء المسارات وحدها لا تكفي لمناقشة الطالب بشأن المجال الملائم لقدراته وميوله وطموحاته الجامعية والمهنية خلال السنوات المقبلة

وبحسب النظام المعلن، يختار الطلاب بين مسارات الطب وعلوم الحياة والهندسة وعلوم الحاسب والأعمال والآداب والفنون، غير أن غياب الكتب والتوزيعات التفصيلية يحوّل هذه الخيارات الأربعة إلى عناوين واسعة يصعب تقييمها بدقة

وفي المقابل، تؤكد شهادات أولياء الأمور داخل مجموعات البكالوريا أن المشكلة لا تتعلق بتأخر الكتب فقط، بل بعدم قدرتهم على مقارنة المقررات ومتطلباتها وربطها بمستوى أبنائهم قبل اتخاذ قرار قد يحدد مستقبلهم

علاوة على ذلك، تحتاج الأسرة إلى معرفة المواد المشتركة والتخصصية وطبيعة التقييم وفرص الانتقال بين المسارات، لأن الاختيار السليم يتطلب معلومات واضحة لا تطمينات عامة تصدرها الوزارة من دون نشر المحتوى الذي تستند إليه

ومن ناحية أخرى، قد يدفع الغموض بعض الأسر إلى اختيار المسار وفق شهرة الكليات أو ضغوط المجتمع، بدلًا من قدرات الطالب الحقيقية، بما يرفع احتمالات التعثر أو تغيير المسار بعد استنزاف الوقت والجهد والمال

كما أن تأخر المناهج يمنح مراكز الدروس الخاصة فرصة لاستغلال القلق وتسويق مذكرات وتصورات غير رسمية، بينما يبقى الطالب عاجزًا عن التمييز بين المعلومات المعتمدة والاجتهادات التجارية التي تتغذى على صمت الوزارة وتأخرها

وفي هذا السياق، يرى الدكتور تامر شوقي أستاذ علم النفس التربوي بجامعة عين شمس أن المناهج يجب أن تتاح مبكرًا، حتى يتمكن الطلاب والمعلمون من قراءتها أكثر من مرة واستيعاب تفاصيلها قبل الدراسة

وبالتالي، فإن حماية الأسر من استغلال الدروس الخاصة لا تتحقق بحجب المناهج، لأن استمرار التأخير يخلق سوءًا للشائعات والمواد مجهولة المصدر، ويجعل المعلومة الرسمية المتأخرة أقل قدرة على استعادة الثقة أو تصحيح التصورات الخاطئة

المعلمون بلا خطة

على صعيد المدارس، يواجه المعلمون أزمة موازية تتعلق بعدم معرفة حجم المحتوى وعدد الحصص وتوزيع الموضوعات، وهي عناصر ضرورية لبناء خطط الشرح والمراجعة والتقييم وتحديد الوسائل التعليمية المناسبة لكل مادة داخل الصفوف

وفوق ذلك، حذر المعلم محمد فتحي من أن المقررات تبدو طويلة وثقيلة، بينما لم تعلن الوزارة حتى الآن توزيعها أو أنصبة الحصص، معتبراً أن بدء الدراسة بهذه الصورة يضع المعلمين أمام كارثة تنظيمية

كذلك، يحتاج المعلم إلى وقت كاف لتحليل أهداف المنهج وترتيب وحداته وإعداد الأنشطة والأسئلة، خصوصاً في المواد الجديدة التي تتطلب تدريباً متخصصاً ووسائل مساعدة لا يمكن تجهيزها خلال أيام قليلة قبل دخول الطلاب

إضافة إلى ذلك، يؤدي غياب التوزيع الزمني إلى تفاوت التنفيذ بين المدارس، فقد يسرع بعض المعلمين لإنهاء المقرر بينما يتوسع آخرون في وحداته الأولى، فتظهر فجوات تعليمية تنعكس لاحقاً على عدالة التقييم والامتحانات

غير أن الوزارة أعلنت اكتمال إعداد المناهج وتجهيزها، وحددت نهاية أغسطس موعداً لنشرها رسمياً، وهو رد لا يبدد المخاوف ما دام المحتوى نفسه لم يصل إلى المعلمين والطلاب بصورة تتيح الاستعداد الفعلي

وبناء على ذلك، يصبح الحديث عن جاهزية المدارس من حيث المعامل والشبكات والتجهيزات غير كاف، لأن البنية المادية لا تعوض غياب المنهج وخطة التدريس والتدريب المهني الذي يضمن توظيف تلك الإمكانيات بفاعلية

وفي الإطار نفسه، يؤكد الدكتور حسن شحاتة أستاذ المناهج بجامعة عين شمس أن نجاح البكالوريا يرتبط ببناء مناهج تقوم على الفهم والتطبيق لا الحفظ، وبإعدادها وفق أهداف واضحة تجمع المعايير الحديثة والهوية الوطنية

ومع ذلك، لا يمكن اختبار هذه الوعود أو تقييم جودة المقررات قبل نشرها، كما لا يستطيع المعلم التأكد من توافق المحتوى مع الزمن المدرسي ومستويات الطلاب والموارد المتاحة داخل المدارس الحكومية بمختلف المحافظات

اختبار الجاهزية المؤجلة

أما على مستوى التطبيق، فإن البكالوريا تمتد على الصفيين الثاني والثالث الثانوي وتضم 6 مواد مضافة للمجموع عبر عامين، إلى جانب التربية الدينية خارج المجموع، وهو تغيير يستلزم شركاً تفصيلياً قبل انطلاق التجربة

ومن ثم، لا يكفي إعلان هيكل النظام أو أسماء المسارات، لأن التطبيق يحتاج أدلة للمعلمين ونماذج تقييم وخريطة امتحانات وقواعد واضحة للتحسين والتحويل، فضلاً عن تحديد العلاقة بين المواد والتخصصات الجامعية المتاحة لكل مسار

في الوقت ذاته، يثير اقتراب الدراسة سؤالاً حول تدريب معلمي المواد المستحدثة، خصوصاً إدارة الأعمال والمحاسبة والبرمجة، إذ لا يمكن ضمان جودة التدريس بمجرد إضافة أسماء جديدة إلى الجداول من دون كوادر مؤهلة وأدوات مناسبة

لهذا السبب، شدد تامر شوقي على ضرورة توفير معلمين متخصصين للمقررات الجديدة ونماذج استرشادية كافية قبل الامتحانات، مؤكداً أن الحكم على النظام يجب أن ينطلق من جودة التطبيق وليس من تغيير اسم الشهادة

بالتوازي مع ذلك، يطالب أولياء الأمور ببيان رسمي جامع يشرح المناهج والتقييم والتحويل بين المسارات والالتحاق بالجامعات، بدلاً من ترك المعلومات موزعة بين تصريحات متفرقة ومنشورات غير مكتملة يصعب على الأسر التحقق منها

وعليه، تتحمل الوزارة مسؤولية توفير نسخة رقمية ومطبوعة من كل منهج مع خطة توزيع الحصص وأدلة التدريس، وإتاحة لقاءات تعريفية داخل المدارس تجيب عن أسئلة الطلاب قبل تثبيت اختياراتهم النهائية للمسارات الأربعة

إلى جانب ذلك، يجب إخضاع الأسابيع الأولى لمتابعة حقيقية ترصد شكاوى المعلمين والطلاب وتسمح بتعديل التوزيعات أو تخفيف الأجزاء المزدحمة، بدلاً من تحميل المدارس نتائج قرارات مركزية اتخذت بعيداً عن ظروف التنفيذ اليومية

في المحصلة، يكشف تأخر المناهج فجوة بين الخطاب الرسمي عن التطوير وبين أبسط متطلبات الجاهزية، فالنظام الذي يعد الطلاب بحرية الاختيار بدأ بحرمانهم من المعلومات اللازمة للاختيار وترك معلميهم ينتظرون خارطة طريق غائبة